

«اليمينية» .. طائر جميل عبتت به كائنات الفساد والمحسوبية

عدن / الأمناء :

للأسطول الجوي لليمنية وسط احتفاء كبير من قبل الإدارة.

الصحافة الفرنسية كانت قد أوردت بأن موقع «ليكسبرس الموروشيوسي»، أكد في تقرير نشره أن الطائرة 200-330A، التي كانت متوقفة منذ عقود في منطقة خطرة ضمن شركة «طيران موريشيوس»، أصبحت تابعة لطيران اليمنية.

وأضاف، إنه بدلاً من إنهاء خدماتها بسبب مشكلات مع الشركة الأم، تم إجراء إصلاحات لها في إحدى دول الشرق الأوسط، وبيعها، دون ذكر أي إيضاحات حول طبيعة الصفقة والإصلاحات.

ولفت التقرير إلى وجود طائرتين من طراز 200-330A، تم شحن واحدة إلى مصر وأجريت عليها إصلاحات، وبيعت لليمن، فيما الأخرى ذهبت إلى مقابر الطائرات في أريزونا، في بينال إير بارك، في 23 نوفمبر 2021.

التغيير أمر مهم

«نيوزيمن» تواصل مع أحد المسؤولين في سفارة اليمن بالقاهرة، فضل عدم ذكر اسمه، والذي أكد أن قرار التغيير بحسب ذاته جيد، لكنه أوضح أنه لا يعرف أي تفاصيل عن

أطاح قرار جديد برئيس مجلس إدارة طيران اليمنية السابق كابتن أحمد العلواني، بعد سنوات من الفشل، ليفتح أملاً جديداً بإصلاحات جذرية ستعيد الاعتبار لهذه الجهة الإيرادية، والخدمية في الوقت نفسه.

القرار رقم (16) لسنة 2022م، ينص على تعيين الكابتن ناصر محمود رئيساً لمجلس الإدارة، في خطوة مهمة من وجهة نظر المواطنين، بعد أن تددت خدمات الشركة وأظهرت التقارير وجود صفقات فساد كبيرة خلال فترة حكم الرئيس هادي.

عانى الشركة كثيراً في عهد الرئيسين السابقين، وارتفعت شكاوى العملاء من المسافرين وغيرهم، من الأخطاء وارتفاع سعر التذاكر بشكل جنوني في ظل أوضاع معيشية صعبة.

أسوأ صفقات الفساد

بحسب التقارير، فإن أسوأ صفقة فساد هي تلك التي أعلن عنها قبل أشهر، حيث كانت الصحافة الفرنسية كشفت في تقرير لها عن وضع الطائرة الجديدة التي انضمت



هادي ومدير مكتبه عبد الله العليمي في معظم الدوائر الحكومية، والتي منها هذه الجهة الهامة وشركة الطيران الوحيدة.

دفاع عن الفساد

العلواني كان قد دافع عن تلك الصفقة من خلال تصريحات، استعرض فيها سلامة تلك الطائرة وأنها تعمل وفق أنظمة رقمية حديثة؛ معتبراً ذلك إنجازاً غير مسبوق رغم

الرئيس الحالي ناصر محمود. حول سؤاله: هل له علم بصفقة الطائرة وما حدث لها من إصلاحات؟ أجاب أنه يعرف العلواني جيداً، وأن الرجل منضبط، لكن باعتقادي -حسب قوله- أن عمليات الفساد أكبر منه بكثير، ومع ذلك يتحمل المسؤولية لأنه الواجهة التي يمكن مساءلتها. وعزا ما جرى لليمنية خلال الفترة الماضية يأتي في إطار التعيينات والمحسوبية التي قادها أولاد الرئيس

كل التقارير الواضحة، متفاخراً أنها الطائرة الثالثة التي تم ضمها للأسطول الجوي.

الطائرة انضمت إلى أسطول اليمنية بتاريخ 4 فبراير 2022، ويعتقد غالبية المراقبين أن ثمة طائرة تعرضت لكثير من الأعطال هي الآن واقفة في مطار القاهرة ربما تكون هي؛ وسبق أن توقفت طائرة ثانية لأشهر عدة في المطار نفسه، وهذا يكلف الخزينة العامة مبالغ كبيرة كما حدث سابقاً لإحدى الطائرات في أحد المطارات الأوروبية.

الأمر الأهم اليوم هو قضية سقوط طائرة اليمنية في سواحل جزر القمر قبل أكثر من عشر سنوات نتيجة صاروخ يعتقد أنه أطلق من «قاعدة فرنسية»، إلا أن المحاكم اليوم تريد تحميل اليمنية المسؤولية والتعويضات المالية، فيما مسؤولو اليمنية لم يوضحوا للناس أي تفاصيل. ويستغرب الكثير من المراقبين التكنم الشديد داخل اليمنية، وعدم الكشف أولاً بأول عن كل الصفقات والمشاكل التي تواجه هذا الكيان كأهم مورد مالي يحقق أرباحاً خيالية.

الجنوب يوثق خروقات المليشيات الحوثية ويخاطب الصمت الأممي

الأمناء / خاص:

بشكل يومي طالت حتى الأعيان المدنية في بلدي المشاريع وقروض.

في سياق متصل، جددت القوات المسلحة الجنوبية المرافطة في جبهات الضالع ترحيبها بالقرار الأممي لتمديد الهدنة للدواعي الإنسانية امتثالاً لتوجيهات القيادة السياسية والعسكرية ممثلة بالرئيس القائد عيروس قاسم الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية.

لكنها أكدت في الوقت نفسه، استعدادها لمواجهة أي خطر، والرد بكل قوة على مصادر التهديد، وحملت المليشيات مسؤولية نسف هذه الهدنة حال تكررت هذه التهديدات والاستفزازات.

البيان العسكري الجنوبي تضمن توثيقاً واضحاً للعيان حول الحجم الكبير من الخروقات التي ترتكبها المليشيات الحوثية الإرهابية، والتي تتسبب في إطالة أمد الحرب.

وهذا التوثيق بمثابة جرس إنذار من قبل القيادة الجنوبية بشأن مستقبل الهدنة التي ترى الأمم المتحدة أنها فرصة لتحقيق السلام، إلا أن الواقع على الأرض لا يشير إلا أن المليشيات الحوثية تستغل الهدنة لتحقيق مزيد من التقدم على الأرض في أرض الجنوب وإعادة ترتيب صفوفها.

المخيف أنه على الرغم من حجم الخروقات التي ترتكبها المليشيات الحوثية الإرهابية إلا أن الأمم المتحدة تواصل حالة من التجاهل الشديد تجاه هذه الانتهاكات، بما يمثل إشارة خضراء أمام هذا الفصيل الإرهابي للتوسع في خروقاته.

كما كان متوقعاً، أظهرت المليشيات الحوثية الإرهابية وجهاً عدائياً فيما يخص التعامل مع الهدنة الأممية، وارتكبت قدراً كبيراً من الخروقات، بما جدد التأكيد على أن تلك الهدنة ليست إلا مضيعة للوقت وفرصة ذهبية للمليشيات.

فبعد مرور أسبوع على الهدنة الممددة شهرين منذ مطلع يونيو الجاري، كشف إحصاء عسكري جنوبي أن المليشيات الحوثية ارتكبت 123 خرقاً وانتهاكاً، أسفرت عن استشهاد جندي وجرح آخر.

وتركزت الخروقات الحوثية في قطاعات الفاخر وباب غلق ومريس وبتار، وقد استخدمت المليشيات الإرهابية مقذوفات الطيران المسير بشكل مكثف وقصفت أكثر من قطاع.

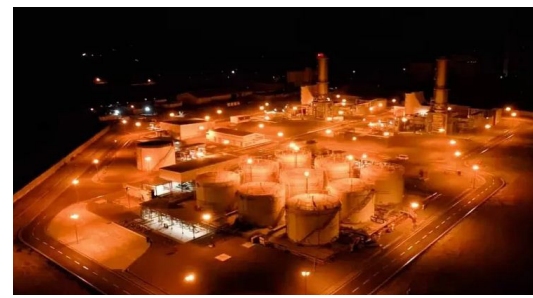
وأصاب أحد خروقات المليشيات الحوثية الإرهابية سيارة تتبع محمد النوبي، القيادي في قطاع الفاخر، فضلاً عن طلعات جوية للمليشيات التي تعادو التحليق بأكثر من 12 مرة في اليوم الواحد.

ووثقت القوات المسلحة الجنوبية، أن المليشيات الحوثية الإرهابية استخدمت مدفعية الهاون بمختلف عياراتها، إضافة إلى سلاح القناصة، حيث ارتكبت عمليات قنص عديدة استشهد على إثرها، يوم الثلاثاء، الجندي أحمد فضل الهدياني متأثراً بطلقة مباشرة في الصدر.

كما جرح الجندي عبدالرحمن علي المارسي في قطاع الثوخب، إلى جانب عمليات إطلاق نار بالأسلحة المتوسطة

نقابة كهرباء عدن تتهم الحكومة بتعمد إهمال البنية التحتية لصالح الطاقة المستأجرة

عدن / الأمناء :



أن «ما يتطلبه الأمر لصيانة المحطات الحكومية لا يتجاوز 50 مليون دولار».

وأضاف معوضة: «علاوة على ما تسببه الطاقة المستأجرة من إهلاك مالي، فإنها أيضاً تسبب إهلاكاً فنياً، حيث يتكرر خروج الشبكة نتيجة الطاقة المستأجرة وعملية دمجها بالشبكة العامة للكهرباء». واتهم معوضة رئاسة الوزراء اليمنية بـ«تعمد تغييب الجهاز الرقابي على قطاع الكهرباء» في الوقت الذي تعلن فيه رئاسة الوزراء ضرورة إنهاء الفساد الإداري في القطاع بحسب ما نشرت وكالة سبأ على لسان رئيس الوزراء معين عبد الملك.

الجدير بالذكر، أن الحكومة اليمنية كانت قد أعلنت مراراً عن توجهها لصيانة محطات كهرباء عدن، ومن ذلك ما نشرته وكالة سبأ الرسمية قبل عام واحد حول توجيه رئاسة الوزراء بإجراء الصيانات، إلا أنه لم يتحقق شيء حتى الآن.

ووفقاً للمصادر، فإن «أعمال الصيانة للشبكة الداخلية بوضعها الحالي تحتاج إلى ما لا يقل عن ستة أشهر لتنفيذها، وهو الوعد الذي كان رئيس الوزراء قد قطعه العام الماضي، غير أنه لم يتم».

فيما المانع من تشغيل التوربين الثاني في محطة «الرئيس هادي» هو عدم قدرة الشبكة الداخلية لتصريف الكهرباء عدن على تحمل مزيد من الإجهاد (ميجاوات)، كما أوضحت مصادر خاصة في كهرباء عدن لـ «سوث24».

اتهم أنيس معوضة، رئيس النقابة العامة للكهرباء بـ«تعمد إهمال البنية التحتية للكهرباء عدن».

وقال مركز سوث24 للدراسات - في تقرير مفصل عن ملف كهرباء عدن الشائك تحت عنوان (كهرباء عدن.. فساد رسمي وصفقات مظلمة) - بأن معوضة زعم وجود لوبي كبير في الكهرباء بشكل عام، وتواطؤ من قبل فرع عدن والوزارة والمؤسسة العامة بدفع أطراف في رئاسة الوزراء. الخطة تقضي بعدم تأهيل هذه المحطات وإهمالها لصالح الطاقة المستأجرة.

وفي منتصف عام 2021، قال أحمد سعيد كرامة جويح، عضو اللجنة الإشرافية لكهرباء عدن لـ «نيوزيمن»: «إن أزمة الكهرباء مركبة، بين تقاعس حكومي متعمد بعدم توفير قطع الغيار، وتوفير وقود لازم لمحطات توليد الكهرباء بصورة مستمرة، لفسح المجال للطاقة المشتراة».

واعتبر معوضة أن الإهمال ليس عادياً ويقصد من خلفه تدمير البنية التحتية لمرافق خدمية مهمة في العاصمة عدن.

وأضاف: «شبكة تصريف الكهرباء الداخلية في عدن التي يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1964 لا يمكن أن تستوعب أكثر من 200 ميجاوات بوضعها الحالي، وإذا ما تم تحميلها أكثر من ذلك فإن محولات كهرباء عدن سوف تحترق».

من جانبها أبدت أطراف عمالية عدة من نقابة كهرباء عدن، النقابا سوث24، استغرابها من «تعاقب رئاسة الوزراء لشراء محطة طاقة مستأجرة، فيما الشبكة الداخلية تعاني من مشكلات جمة».

وعلى لسان النقابة العامة للكهرباء، رفض معوضة وجود أي طاقة مستأجرة بسبب ما تكلفه هذه الطاقة المستأجرة من خزينة الدولة، وما ينفق عليها من مليارات الريالات دون أي جدوى. ولفت إلى